ان كان بيد في المهلة على ثلثة ايام فلا يلزمه اكثر منها وان كان ماله غائبا امهله لزوما ايضا الى الاحضار ان كان دون مسافة القصر والا بان كان مرحلتين فاكثر فلا مهل وللسيد الفسخ ويجب الامهال ايضا عند الحلول بقدر ما يحرج المال من الدكان والصندوق ويزنه ونحو ذلك ولو حل النجم وهو اي المكاتب غائب او غاب بعد حلوله بغير اذن السيد وان كانت الغيبة لدون مسافة القصر فللسيد الفسخ اما بنفسه او بالحاكم ولو كان له مال حاضر فليس للحاكم ان يؤدي منه بل يكتب السيد من الفسخ اذ ربما يجز نفسه لو كان حاضرا ولا ينفسخ الكتابة بتعذر ثبوت الكتابة والحجر عليه ولو وفى التاجر عنه الى وجد له بالا بعد ثبوت الكتابة وحلول النجم وحلفه على اعدامه استحلفه وعلى بقية الديون على التحصيل كما في الغايب ولا يتعين هنا اداء القاضي الى الولي المجنون او استقل السيد باخذه عتق وانما يؤدي الحاكم عنه ان رآه مصلحة فان رأى انه يضيع لم يؤد ويبيع الحاكم للسيد الاستقلال بالاخذ في هذه الحالة وان لم يجد له مالا ولم يمكن القاضي السيد من الفسخ فاداه فسخ عاد المكاتب قنا وعليه نفقته فان افاق فظهر له مال كان حضله قبل الفسخ دفعه الى السيد وحكم بعتقه ونقض التحجير ولا ينفسخ الكتابة بجنون السيد والحجر عليه بسفه ويدفع وجوبا المكاتب الى وليه ولا يتوقف الدفع اليه اي الى السيد لفساد قبضه وللمكاتب استرداده ولو تلف في يده لم يضمن لتقصير المكاتب بالدفع اليه ثم ان لم يكن بيد المكاتب شيء اخر يؤديه فللولي تحجيره ولا ينفسخ ايضا بما السيد والحجر عليه بسفه ولا باغمائه العدد ولو ارتد ناقضا فان عفي على مال او قتل المكاتب خطأ اخذ ما اي لحد الوارث الديه مما معه ومما سيكسبه لانه كاجنبي وتوخذ الديه بالغة ما بلغت

وخالف الاجنبي بان واجب جنايته على السيد لا يتعلق برقبته وجنايته على الاجنبي بخلافه فان لم يكن معه ما يفي بما ذكر فله اي الوارث تعجيز في الاصح اذ يتعذر له العود الى الرق المحض او قطع المكاتب طرفه اي السيد فاقتصاصه والديه للطرف كما سبق في قتله ولو قطع المكاتب اجنبيا او قطعه عبد اقتص على الاوكان والارش واطلاقه يتناول ما يستحق مما بيده ومما سيكسبه الا قدر ما يحتاج اليه لنفقته وكسوته على الدوام فيما يظهر ان زاد فيما يحتاج اليه للعاجي والمتبول وبيع منه بقدر الارش وفداه فان مس منه شيء بعيب لكتابة فان ادى حصته من النجوم عتق وللسيد فداه باقل الامرين وابقاه مكاتبا وعلى المستحق قبول العفو او الاخذ ولو اعتقه بعد الجنايه او ابرأه من النجوم عتق ولزمه الفداء لانه فوت متعلق حق المجني عليه كما لو قتله بخلاف ما لو عتق باداء النجوم بعدها فلا يلزم السيد فداؤه والمستحق قصاص على قاتله العامد المكاتب له والا فالمكاتب له لبقاء كتابته وله العفو على مال كما مر اوله اي مع الاثم وان تعمد ولو قطع طرفه ضمنه لبقاء الكتابة ويستقل المكاتب بما يحتاج اليه في تجارة وبيع وشراء واجارة والا بان كان فيه احدها كصدقه وهبه او قرض وبيع نسيئة وان استوثق برهن وضمين فلا يستقل به ويصح باذن السيد في الاظهر اذ الحق فيه كما بعد وهما وما تصدق به على المكاتب من نحو لحم وخبز مما العادة فيه اكله وعدم بيعه له اهداؤه كغيره ولو اشترى من يعتق على سيده صح وان عجز نفسه ولا يصح اعتاقه عن سيده عتق عليه او من يعتق عليه لم يصح الا باذنه في الاصح وقيل يصح ويعتق عليه ويرجع بقيمته ان كان موسرا وقيل ان اعتقه عن كفارته صح والا فلا والاظهر ان الولاء في الحالين للمكاتب ولا يصح اعتاقه عن نفسه ولا عن كفارته وكتابته باذن على المذ

Copyright © University